طرح حلين لمعالجتها عبر إلغائها بمرسوم ضرورة أو إصدار قرار وزاري بالتصويت بـ"المدنية"

المقاطع: القيود الانتخابية تشوبها عيوب جسيمة تنال من صحتها وسلامتها

محمد المقاطع

دعا الخبير الدستوري د.محمد المقاطع الى ضرورة معالجة العيوب الجسيمة التي تعاني منها القيود الانتخابية، طارحا حلين أمام الحكومة، الاول عبر الغاء القيود الانتخابية الحالية، بمرسوم ضرورة تتوافر له ضرورة مستعجلة نظرا لاهمية تصحيح هذه القيود وتطهيرها من عيوب جسيمة قبل اجراء الانتخابات، والثاني اصدار قرار وزاري يجعل البطاقة المدنية هي البطاقة الانتخابية التي يثبت بها الناخب محل سكنه الفعلي والدائم.

وقال المقاطع في تصريح صحافي إن القيود الانتخابية تشوبها عيوب جسيمة تنال من صحتها وسلامتها وتنال من ارادة الامة، لافتا ان العديد من القيود تعاني من حالات تزوير وعبث ونقل جائر للاصوات الانتخابية، وتكدس في المنازل للاغراض الانتخابية مؤكدا ان هذه العيوب تجعل القيود الانتخابية غير معبرة عن الارادة الصحيحة للامة.

واعتبر ان هذه العيوب تنافي ما اراده المشرع الدستوري وفقا للمادة السادسة من الدستور التي تؤكد على سيادة الامة، وكذلك المادتين 108 و115 من الدستور اللتان تعبران عن الارادة الشعبية وتمثيل الأمة.

ودعا الحكومة الى ضرورة الغاء القيود الحالية، واعتماد قيود انتخابية جديدة وفقا للعناوين المدونة في البطاقة المدنية للناخبين، مع ضرورة ان يثبت الناخب ان عنوانه المدون في البطاقة هو محل إقامته الفعلية الذي يصوت وفقا له في الانتخابات، وفي حال ثبوت العكس يعرض نفسه لعقوبة قانونية تصل الى السجن 6 اشهر. كما تنص على ذلك المادة 43 من قانون الإنتخابات.

وفيما يتعلق بالحل الاخر، بين المقاطع ان امام الحكومة خيار عبر اصدار وزير الداخلية لقرار وزاري تنظيمي بموجبه تصبح البطاقة المدنية هي البطاقة المعتمدة لإثبات محل الإقامة الفعلي وفقا للمادة 4 من قانون جنبا الى جنب الجنسية التي يصوت وفقها الناخب، وبالتالي على الناخب ابرازها عندما يريد التصويت.

وبين المقاطع ان في هذه الحالة على لجان الانتخاب ان تطابق عنوان البطاقة المدنية مع عنوان الناخب المدون في سجل الناخبين وان تبين تناقضهما، يمنع من التصويت، كون البطاقة المدنية هي العنوان للسكن الفعلي للناخب وفقا للمادة 4 من قانون الانتخابات، الذي ينص على ان الناخب يصوت وفقا لعنوانه الفعلي وفي حال الاختلاف بين العنوانين، فليس له حق في الادلاء بصوته «إذ يعتبر أسمه مدرج بغير وجه حق»، وفي حال الادلاء بصوته يعاقب بحكم المادة 43 فقرة « رابعا» من قانون الانتخاب.

وعلى وزارة الداخلية في حالة تبني أي من الحلين أن تواكب ذلك بحملة توعية واسعة وتحذير الناخبين من مغبة التصويت دون وجه حق لعدم تطابق العنوان بين البطاقة المدنية والعنوان المدون بسجل الناخبين مما يعرضه الحبس لمدة 6 شهور وفقا للمادة 43 من قانون الإنتخابات.

أكد أن النائب السابق مرزوق الخليفة يمكنه الترشح

إبراهيم الحمود: الانتخابات الفرعية لا تعتبر من الجرائم الماسة بالشرف والأمانة

إبراهيم الحمود

بين الخبير الدستوري الدكتور إبراهيم الحمود أن جرائم الانتخابات الفرعية لا تعتبر من الجرائم الماسة بالشرف والأمانة، مشيرا إلى إمكانية ترشح النائب السابق مرزوق الخليفة، الذي قضت محكمة الاستئناف في مارس الماضي، في قضية فرعية شمر الدائرة الرابعة بحبسه والنائب السابق سلطان اللغيصم، وآخرين سنتين مع الشغل.

وقال الحمود: "يمكن للنائب السابق مرزوق الخليفة الترشح لأن جرائم الانتخابات الفرعية لا تعتبر من الجرائم الماسة بالشرف والأمانة، وكذلك الخليفة ليست عليه عقوبة جناية". وأضاف أن "المسألة جناية، لكن العقوبة ليست جناية، ويشترط لإمكانية تطبيق موانع الترشح أن تتوافر فيه شروط الناخب وهي ألا يكون مدان في عقوبة جناية أي الحبس لأكثر من 3 سنوات وليست جريمة تكيف كجناية".

الديحاني يعلن عن خوضه انتخابات مجلس الأمة 2022 في الدائرة الرابعة

أعلن النائب السابق فرز الديحاني عن خوضه انتخابات مجلس الأمة 2022 في الدائرة الرابعة.

وقال الديحاني عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" ..."استمرارا لعهدنا معكم، والتزاما بخدمة أبناء الشعب الكويتي، أعلن خوض انتخابات مجلس الأمة 2022 في الدائرة الرابعة ..أخوكم فرز محمد المطيري".

17 في دور الانعقاد الأول ومثلها في الثاني

34 توصية خلال الفصل التشريعي السادس عشر نصيب الأسد منها لـ «كورونا»

وافق مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي السادس عشر على 34 توصية، 17 منها في دور الانعقاد الأول ومثلها في دور الانعقاد الثاني.

وحسب احصائية اعدتها "شبكة الدستور الإخبارية" فقد وافق المجلس على 30 توصية اثر نظر طلبات مناقشة، و3 توصيات عقب إقرار قانوني زيادة رأسمال بنك الائتمان الكويتي، وصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية.

واقر المجلس توصية واحدة إثر طلب نيابي بإحالة محاضر توزيع القسائم الزراعية إلى لجنة حماية الأموال العامة للتحقيق فيها.

وجاءت توصيات المجلس في الفصل السادس عشر على النحو التالي:

فيروس كورونا المستجد...8 توصيات

وافق المجلس في جلسة 16 فبراير 2020 على 8 توصيات لمناقشة الإجراءات والسياسة الحكومية في التعامل مع فيروس كورونا المستجد وجاءت كالتالي:

1 – إسراع اللجان المختصة في مجلس الأمة بسرعة إنجاز ورفع التقارير الخاصة بقوانين التعويضات الخاصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعرضها على مجلس الأمة في أول جلسة باعتبارها أولوية بالإضافة إلى قانون معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياتها.

2 – الطلب من مجلس الوزراء إعادة النظر في القرارات السابقة القاضية بإغلاق بعض الأنشطة وتغير ساعات العمل.

3 – تشكيل فريق طبي واقتصادي بحيث تكون القرارات الصادرة متوازنة طبيا واقتصاديا بمنطق متوازن بين صحة الناس وحياتهم المعيشية.

4 – تشكيل فريق إعلامي حكومي محترف بحيث تكون الرسالة الإعلامية الطبية دقيقة بالمعلومات والإحصائيات والإرشادات الطبية.

5 – التشديد في إجراءات دخول الوافدين إلى دولة الكويت وفي الاحترازات الصحية والتأكد من حصول الداخل إلى الدولة على شهادة الـ pcr وخلوه من الإصابة بفيروس كوفيد 19.

6 – زيادة مراكز التطعيم وتوزيعها جغرافيا على مناطق الكويت المختلفة.

7 – سرعة صرف مكافآت الصفوف الأمامية من دون مماطلة أو تسويف خلال فترة شهرين من تاريخه كحد أقصى.

8 – تأجيل الأقساط لمدة سنة.

مكافأة الصفوف الأمامية ...6 توصيات

وافق المجلس في جلسة 27 مايو 2021 على 6 توصيات بشأن بفتح اعتماد اضافي بميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2021 المتعلقة بمكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس كورونا.

بعد الانتهاء من المناقشة ووافق المجلس في هذا الصدد على 3 توصيات قدمتا خلال الجلسة وجاءت كالتالي:

1 – أن يقوم ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل 3 شهور وتقديمه للمجلس والحكومة وتقرير ختامي بعد اتمام صرفها.

2 – أن يقوم جهاز المراقبين الماليين بإعداد تقرير دوري كل 3 شهور وتقرير ختامي بما لا يعطل عملية الصرف.

3 – ضم المتطوعين في الجمعيات التعاونية والدفاع المدني والمخابز وكذلك الأطباء والهيئة التمريضية من فئة البدون إلى مستحقي مكافآت الصفوف الأمامية.

كما وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات التالية:

1 – تدقيق ومراجعة ديوان الخدمة لما تقدمت به الجهات من أعداد ومطابقتها مع الأعداد الفعلية في كل جهة قبل اعتماد الكشوف

2 – اشراف ديوان الخدمة المدنية على التأكد من تطبيق المعايير الواردة في قرار مجلس الوزراء

3– تكليف ديوان المحاسبة بمتابعة عمليات الصرف واعداد تقرير بشأنها يمكن اللجنة لاحقا "عند مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية 2020/2021" من محاسبة الجهات غير الملتزمة واسترداد ما صرف منها من غير وجه حق.

الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين...3 توصيات

وافق المجلس في جلسة 27 مايو 2021 على 3 توصيات بشأن قضية الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين، ومكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني جاء فيها:

1 – تكليف رئيس وأعضاء الشعبة البرلمانية الكويتية متابعة وتكثيف جهود طرد الكيان الصهيوني من المنظمات البرلمانية العالمية. صياغة استراتيجية برلمانية دولية لتحقيق العدالة ومناهضة الاحتلال والعدوان والعنصرية والصهيونية في فلسطين المحتلة وكل مكان في العالم.

2 – تكليف وزارة الإعلام بنقل الجلسة الخاصة في القناة الفضائية اليوم لإبراز الموقف الشعبي والرسمي الكويتي المشرف مع ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.

3 – توجيه الوزراء كل فيما يخصه إلى تشديد جهود مكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني وتكثيف مشاريع وأعمال دعم الصمود الفلسطيني في القدس الشريف وكافة الأراضي المحتلة.

زيادة رأسمال بنك الائتمان الكويتي ...توصية واحدة

وافق المجلس المجلس في جلسة 25 يناير 2022 بعد الانتهاء من إقرار تعديل قانون إنشاء بنك الائتمان الكويتي بشأن زيادة رأسمال البنك، على توصية واحدة بشأن إلغاء رسوم الجمارك على مواد البناء وتوسيع منافذ استيراد الحديد من عدة دول.

وجاء في نص التوصية : لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع أسعار مواد البناء الرئيسية بشكل غير مبرر ونقص المعروض منها ما يستدعي التدخل السريع من أجل الإسهام في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين خصوصا مع موجة الغلاء التي اجتاحت العالم التي صاحبت جائحة "كورونا" ولم يسلم منها المواطن الكويتي وإعادة الأمور إلى نصابها والتخفيف عن كاهل المواطن خاصة مع توزيعات المناطق السكنية الجديدة وحاجة كثير من المواطنين إلى بناء منازلهم، وذلك عن طريق تنفيذ الخطوات التالية:

1 – إلغاء جميع رسوم الجمارك وبقية الرسوم المستندية عن كل ما يتصل بالمواد الإنشائية من حديد واسمنت وأخشاب وغيرها من المواد بهدف إعادة الاستقرار لسوق مواد البناء وخفض الأسعار.

2 – تكثيف جولات وحملات الفريق والأجهزة المعنية والمفتشين على الأسواق المحلية لضبط أسعار مواد البناء في السوق.

3 – منع تصدير مواد البناء وتوسيع منافذ استيراد الحديد من عدة دول.

4 – إصدار قرار بتثبيت أسعار مواد البناء الرئيسية ومتابعة التزام الأسواق بالأسعار المحددة.

التعايش مع فيروس كورونا ...5 توصيات

وافق مجلس الأمة في جلسة 9 فبراير 2022 على 5 توصيات تقدم بها مجموعة من الأعضاء عقب مناقشة طلبين بشأن الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية والتعايش مع وباء كورونا والخطة الزمنية الموضوعة للتعامل مع هذه الاشتراطات وتوصيات اللجنة العليا لمواجهة وباء كورونا بشأن العديد من الموضوعات المتعلقة بهذا الوباء، وجاءت التوصيات على النحو التالي:

1 – رفع القيود الفورية على غير متلقي اللقاح والسماح بالسفر للدول التي تسمح باستقبال غير المطعمين.

2 – الاكتفاء بالجرعة الثانية لاعتبار الشخص محصنا بالكامل.

3 – عدم التفرقة بين الأطفال متلقي جرعة اللقاح وغير متلقي اللقاح.

4 –عدم اشتراط الحصول على مسحة pcr للمواطنين القادمين إلى الكويت والاكتفاء بعملها فور الوصول حتى لا يكون ذلك سببا في احتجازه في الدولة القادم منها.

–5 تشكيل لجنة رصد مجتمعية طبية قانونية تربوية واقتصادية محايدة لتلقي شكاوى المتضررين من اللقاح مع متابعة ورفع تقارير دورية.

تداعيات المواجهة العسكرية بين روسيا وأوكرانيا...7 توصيات

وافق المجلس في 7 مارس 2022 خلال جلسته الخاصة "السرية" على 7 توصيات لمناقشة تداعيات المواجهة العسكرية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، ونصت التوصيات على ما يلي:

1 – الاستعجال في إقرار الاقتراحات بقوانين المتعلقة بإنشاء جهاز أو هيئة عامة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، يتم دعمه بالطاقات الوطنية المتخصصة، مع الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار.

2 – توجيه الهيئة العامة للاستثمار وشراء مزارع استراتيجية للأمن الغذائي، أسوة بتجارب دول الخليج في هذا الخصوص.

3 – تطوير وتوسعة منظومة تخزين الغذاء وصوامع الحبوب في الدولة، لرفع الطاقة التخزينية بكميات استراتيجية إضافية.

4 – ضرورة ربط الأجهزة الأمنية، والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق برصد الإشعاعات النووية والتسريبات، ومنظومة الإنذار المبكر.

5 – ضرورة توفير كميات كافية من أدوية مثل "اليود" وغيره من الأدوية اللازمة للتعامل مع أي تلوث إشعاعي محتمل، بمقادير كافية للمواطنين والمقيمين، مع آلية توزيعها بالسرعة والكفاءة والعدالة اللازمة.

6 – تكليف الحكومة بإنشاء جهاز لإدارة الكوارث والأزمات.

7 – تكليف هيئة الاتصالات بدراسة إصدار تراخيص دولية عبر الأقمار الاصطناعية لتفادي أي انقطاعات مستقبلية على الكابلات البرية أو البحرية وذلك لضمان استمرارية حركة الانترنت في الدولة.

إحالة محاضر توزيع القسائم الزراعية إلى لجنة "المال العام"...توصية

وافق المجلس في جلسة 8 مارس 2022 على توصية قدمت خلال الجلسة بإحالة محاضر توزيع القسائم الزراعية خلال الفترة من 1/1/2012 إلى 8/3/2022 من هيئة الزراعة إلى لجنة حماية الأموال العامة للتحقيق فيها.

منحة المتقاعدين... توصية

وافق مجلس الأمة في جلسة 17 مارس 2022 خلال جلسته الخاصة على توصية واحده لمناقشة 4 طلبات نيابية تتعلق بموضوعات توزيع أرباح مؤسسة التأمينات الاجتماعية على المتقاعدين، وزيادة رواتب المتقاعدين ورفع الحد الأدنى للرواتب.

وكذلك مناقشة أوضاعهم، فضلاً عن النظر في 3 اقتراحات بقوانين بشأن منح قرض حسن من دون وفوائد، توزيع مكافأة مشاركة نجاح على المتقاعدين وأصحاب الأنصبة من المعاشات التقاعدية، ومنع تقاضي فوائد على قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وجاءت التوصية على النحو التالي:

فصل المنحة المقررة بمبلغ 3 آلاف دينار للمتقاعدين عن المشروع بقانون بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، وإعادة تعديلات المشروع الحكومي إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لمحاولة الوصول إلى توافق بشأنه.

تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بشأن المتقاعدين...توصيتان

وافق المجلس بالإجماع في جلسة 14 يونيو 2020 على المداولتين على مشروع قانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم وتعديل بعض أحكام قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن الزيادة السنوية للرواتب التقاعدية وسد العجز الاكتواري لمؤسسة التأمينات ، وبعد الانتهاء من إقرار القانون وافق المجلس على توصيتين هما :

1 – تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالتعجيل في دراسة الاقتراحات بقوانين التي تهدف إلى رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية.

2 – تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بتقديم تصور لتمثيل المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

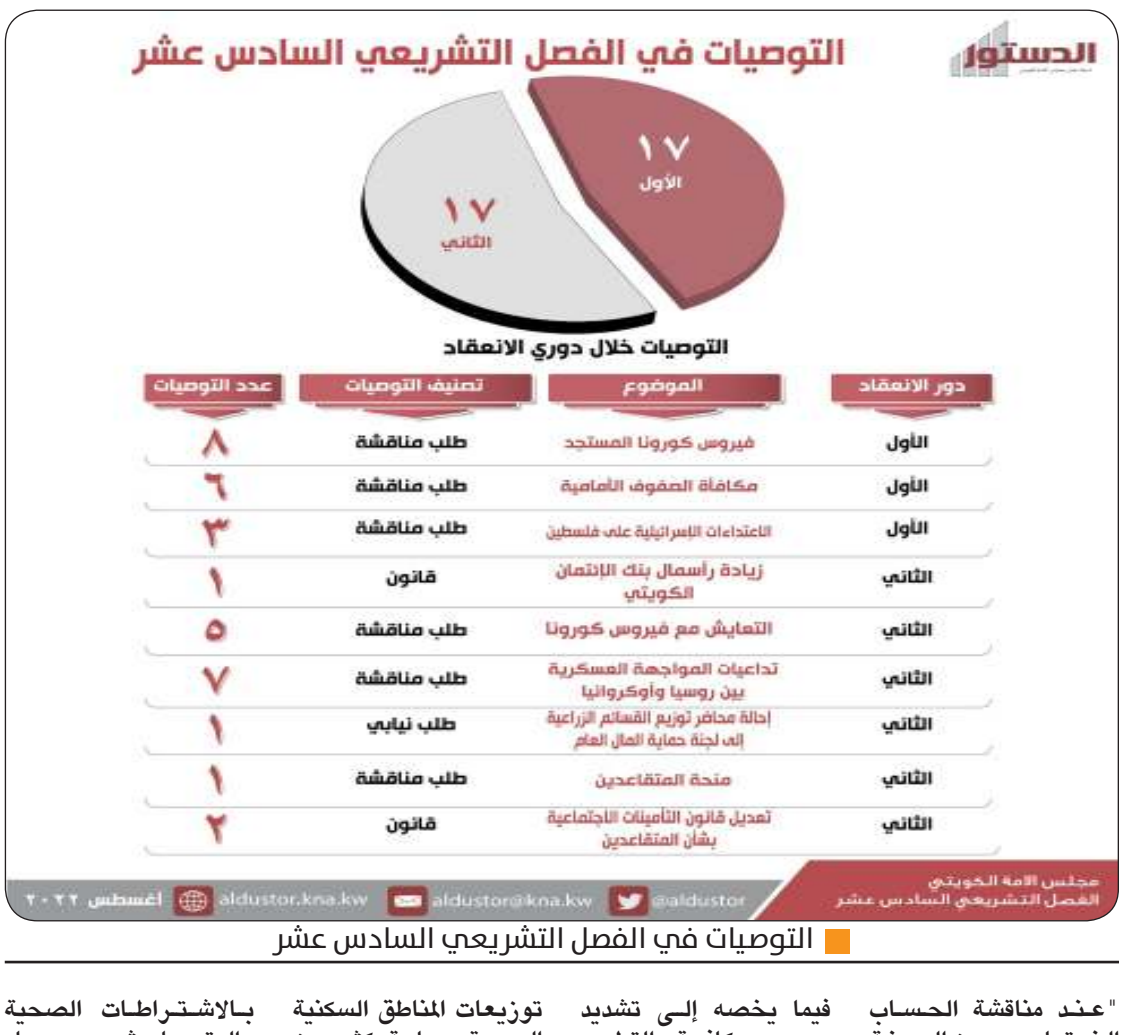

التوصيات في الفصل التشريعي السادس عشر